

السلام وأزمة الشرعية العربية

العرب وقضيتهم

كان العداء لإسرائيل على أشده على امتداد الأمة العربية من المحيط إلى الخليج.

كانت الأمة تلحق جراحها بعد الهزائم المتكررة التي أصابتها في حروبها المتتالية مع الدولة العبرية. ولكن تصميمها على متابعة الصراع ضد الصهيونية لم يتزعزع.

كان يقال إن الصراع هو صراع وجود، والأمة العربية لم تكن على استعداد، في أي ظرف من الظروف، للتخلي عن مصيرها، مهما طال الصراع.

وكان يقال إن العرب تعرضوا خلال الحروب الصليبية لمثل التحديات التي يتعرضون لها اليوم في المواجهة مع الصهيونية، وأكثر، فما وهنت لهم عزيمة على رغم كل الانتكاسات، لا بل والهزائم، التي حلت بهم على أيدي الغزاة الصليبيين، إلى أن انتصر العرب ولو بعد مئتي سنة. فقياساً على ملاحم العرب مع الصليبية، فإن صراع الوجود الذي تخوضه الأمة العربية في مواجهة الصهيونية مكتوب له أن يتواصل جيلاً بعد جيل، إلى أن يكتب للأمة نصر يحفظ لها حقها في تقرير مصيرها على أرضها ويردّ عنها كيد الكائدين وطمع الطامعين وشور المتربصين.

وكان يقال إن الحق قد يكون، في منطق الدول، للقوة وإنما إلى حين. والأمة العربية ليست في أقوى حالاتها اليوم، فيما هي تعاني من أمراض

الشرذمة على أوسع نطاق، وفيما هي مستهدفة لأعتى ضروب العدوان والاستغلال والاستنزاف والفتن. ولكن هذه الحالة لن تدوم مهما طال الزمن. فليسوف تقهر الأمة عوامل الفرقة التي تبعر صوفوها، ولسوف تعلو الأمة فوق جراحها، فتجمع شتاتها عاجلاً أم آجلاً على إرادة النضال المشترك حفظاً للمصير المشترك. وسيأتي يوم تغدو فيه القوة للحق، بعدما كان الحق للقوة في غاب السياسة الدولية، وحق العرب واضح في أرضهم وحريرتهم وكرامتهم وثوراتهم.

كان يقال إن ما يجمع بين شعوب الأمة العربية هو أعظم وأبعد وأعمق مما يجمع بين شتات الشعوب الأوروبية. فليس بين شعوب أوروبا من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والتطلع والمصلحة ما بين شعوب الوطن العربي الأرحب. ومع ذلك فما هي أوروبا تسير قدماً على طريق الوحدة الاقتصادية، لا بل هي ترنو إلى تحقيق وحدة سياسية جامعة، فيما العرب غارقون في أتون الشرذمة والانقسام والفتن والانعزالية الضيقة. أوليس العرب أجدر وأحق بالسير على طريق التآخي والتضامن والوحدة والانفتاح فيما بينهم؟

كان يقال إن الأمة العربية مطوّقة بالقضايا المتراكمة من كل جانب: فلها قضية في الوحدة وسط حال التشرذم التي تستبدّ بها، ولها قضية في الحرية في كنف غياب الديمقراطية، ولها قضية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة حالة التخلف المطبق التي تتغلغل في مفاصل المجتمعات العربية. ولكن كان يقال أيضاً إن قضية فلسطين هي جوهر القضية العربية أو لبّها. وذلك، من جهة، بمعنى أن الصراع العربي الإسرائيلي، الذي تختزله قضية فلسطين، وضع ويضع الأمة أمام قضية وجود، قضية حياة أو موت. فعبثاً تحاول الأمة الانشغال بقضايا اليوم والغد من غير الالتفات لقضايا المصير والوجود. ومن جهة أخرى، بمعنى أن أمراض الأمة في الشرذمة والكبت والتخلف هي التي مكّنت الصهاينة من العرب في مراحل الصراع التي عبرت، وذلك إذ استثمرتها القوى المعادية مطايا لإيهان موقع الأمة في الصراع العربي الصهيوني، لا بل وأحياناً كثيرة للطعن في حق الأمة في الحياة والكرامة. وقد استغلت القوى

المعادية للأمة هذه الأمراض مع الوقت لإشاعة شعور بالدونية والانهازية لدى الشعوب العربية مما آلَ بها في نهاية المطاف إلى الرضوخ لمنطق الاستسلام والهزيمة.

وكان يقال إن قضية فلسطين هي قضية حق ناصع ساطع لا يجوز التنازل عنه في عصر تروج فيه الدعوة لحقوق الإنسان وتندرج الدول الكبرى فيه بحقوق الإنسان للضغط على سياسات الدول الأقل تقدماً. إن قضية فلسطين هي قضية حق شعب في تقرير مصيره، وفي العودة إلى أرضه، وفي إقامة دولته على ترابه، وكلها من صلب حقوق الإنسان في وطنه. والحق، مهما طال الزمن، يعلو ولا يُعلى عليه. فإذا فشل جيل في إدراك حق من حقوقه، لم يتنازل عنه وإنما سلم أمره إلى جيل يعقبه.

الاستفراد في الحل

كان يقال كل ذلك تعزيراً لروح الصمود في نفوس أبناء الأمة العربية، وتدعيماً لروح النضال في أوساطهم، وإشاعة لروح التشبث بالحق بينهم، مهما بلغت التضحيات.

كان يقال كل ذلك، عندما قرر رئيس جمهورية مصر العربية، أنور السادات، فجأة، كما يقرر السلطان عن قومه، أن يشقّ طريق السلام، على شروط عدو الأمة والغاصب حقوقها، فقام في عام ١٩٧٧ بزيارة اقتحامية لإسرائيل توقف خلالها في القدس وخاطب الكنيسة بكلام المستسلم. هكذا قدّم السادات في لحظة أقصى ما عند شعبه من أوراق التفاوض، أي الاعتراف بإسرائيل، من غير مقابل. فأضحى أسير موقفه وراح يستجدي السلام من إسرائيل ومن الدولة العظمى، إلى أن فاز باتفاق كامب دايفيد وبجائزة نوبل للسلام. وسُمّي هذا السلام «سلام الشجعان»، ولو أن الرأي قبل شجاعة الشجعان. ففيما كان المطلوب سلام الأقوياء وليس «سلام الشجعان»، كان اتفاق كامب دايفيد سلام القوي مع الضعيف، أي بشروط القوي مملاة على الضعيف.

وكان أسوأ ما في ذلك السلام أن الضعيف حاول الاستقواء فيه برصيد

الأمة، فبذل منه وكاد يستنفده. فالضعيف كان أقوى العرب ومحظّ رهانهم، ومعقد رجائهم، فكان في انسحابه من حلبة الصراع بتلك البساطة إحباط للأمة، وإضعاف لقدرتها على الصمود، واستدراج لقوى عربية أخرى للرضوخ لمنطق الاستسلام.

وبعد خمسة عشر عاماً، تخللها مقاطعة لمصر دامت عشرة أعوام ورفض مطلق، رسمي وشعبي في طول العالم العربي وعرضه، لما سُمي اتفاق إذعان واستسلام وخيانة، سار في طريق «سلام الشجعان»، أي استسلام الضعيف للقوي، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بقرار هو أشبه بقرار السلطان عن قومه، في ما سُمي اتفاق غزة أريحا أولاً. فكان لهذا الاتفاق من قوة السحق لإرادة الأمة في صمودها أكثر بكثير مما كان لاتفاق كامب دايفيد. فبانسحاب الفلسطيني من حلبة الصراع العربي - الصهيوني، فقدت القضية العربية لبها أو جوهرها، حتى لتكاد الأمة العربية تظهر بعده وكأنما هي أمة بلا قضية. فإذا بإرادة الصمود لدى سائر العرب تخور أكثر فأكثر.

ثم لم يلبث أن توجه العاهل الأردني الملك حسين إلى مجلس نوابه بخطاب أبلغه فيه موقفاً، هو أشبه بقرار السلطان عن قومه، أعلن فيه عزمه على سلوك طريق السلام المنفرد مع إسرائيل. وأعقب ذلك توقيعه على بيان مشترك مع إسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، أعلن نهاية حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، وذلك في واشنطن، أمام ناظري الرئيس الأميركي بيل كلينتون وبشهادته.

هكذا تتواصل حكاية «سلام الشجعان» فصلاً.

السلام العادل وتكافؤ القوّة

ما كان أحوج الأمة العربية إلى سلام الأقوياء. فالعرب ما كانوا يوماً، وليسوا هم اليوم، ضد السلام مبدئياً، ولطالما رفعوا، وفي مقدمتهم الفلسطينيين، شعار السلام العادل والدائم. وكان مسلماً به أن السلام لن يكون دائماً إن لم يكن عادلاً. فالسلام غير العادل من شأنه إشاعة أجواء من عدم الرضى بين الناس، وبالتالي إثارة أجواء عدم الاستقرار في المجتمع. فإذا كان

الشعب غير راضٍ عن حل مفروض عليه، فلن تكون له مصلحة في استمرار هذا الحل، مما قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار قد ترافق السلام. ولا معنى للسلام من غير استقرار.

والسلام العادل لا يكون إلا بين متعادلين في الضعف أو القوة. فإذا كان العرب لا يملكون السبيل لإضعاف إسرائيل لتغدو في مستواهم، فإن من حقهم أن يتطلعوا إلى تعزيز قواهم ليغدوا في مستواها أو أقوى. من هنا كان التشديد المستمر في السياسة السورية على التكافؤ الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل شرطاً لعقد مفاوضات بينهما. فإذا ما تحقق هذا التكافؤ أمكن الحديث عن سلام عادل باعتباره سلام المتعادلين أو سلام الأقوياء.

ومن كان يقول هذا القول لم يكن يوهم نفسه بأن التكافؤ ممكن التحقيق بمجرد وجود رغبة عربية في ذلك. فمعطيات ميزان القوى بين العرب وإسرائيل تشي باختلال فادح لصالح الدولة العبرية. وقد ازداد هذا الخلل فداحة بانحياز الاتحاد السوفياتي الذي كان يناصر القضية العربية على المستوى الدولي ويمد بعض الدول العربية بالأسلحة المتطورة، ولو أن هذه الأسلحة لم تكن لتقارن في نوعيتها مع الأسلحة التي كانت ولا تزال تزود بها إسرائيل من الولايات المتحدة. ثم إن من يقول بالتكافؤ الاستراتيجي يدرك أن تصحيح الخلل لا يقتصر على تعزيز القوة العسكرية العربية، توصلاً إلى اجتياز عتبة التفوق الإسرائيلي، وإنما يقتضي ويفترض أيضاً ترتيب البيت العربي على النحو الذي يضمن القضاء على آفة الشرذمة والتناحر بين العرب، وحشد الطاقات الاقتصادية والبشرية في صيغة تعاون وتضامن وتكامل فعالة، وبرمجة الانعتاق من نير التخلف بكل أشكاله.

كل هذا يعني أن طريق التكافؤ مع إسرائيل، وبالتالي طريق السلام العادل، طويلة، وقد تكون محفوفة بالعناء والتضحيات. كان هذا من المسلمات، وكان الاقتناع السائد، مع ذلك، أن لا بديل من سلوك هذه الطريق. وكان المفترض، إذا لم يتحقق الأرب في مدى جيل معين، أن يلتقط مشعل السير على هذه الطريق الجيل الذي بعده. ولم يكن في تفكير دعاة التكافؤ أن البديل يمكن أن

يكون في اختصار الطريق عبر التسليم بسلام السلاطين، وهو سلام الغالب والمغلوب، وذلك إذ يقرر سلطان شعبه فجأة أن ينهي صراع الوجود بحل غير عادل. وهو إذ يفعل ذلك إنما يكفر عن خطيئة كان قد أقحم شعبه بمغبتها في مرحلة سابقة من الصراع.

الشعار المرفوع في سلام السلاطين، انطلاقاً من مؤتمر مدريد، هو الأرض في مقابل السلام وفق ما نص عليه القرار ٢٤٢، أي السلام في مقابل العودة إلى المواقع التي كانت عليها الحدود بين إسرائيل والدول العربية المجاورة قبل حرب ١٩٦٧. والسؤال هو: هل هذا كل ما في القضية العربية؟ هل نشأت القضية العربية، وجوهرها قضية فلسطين، بنتيجة حرب العام ١٩٦٧؟ ألم يكن هناك قضية عربية أو فلسطينية قبل العام ١٩٦٧؟ فما بالنا نكتفي بمقايضة السلام بنتائج حرب العام ١٩٦٧؟ وإذا لم يكن ثمة مشكلة بين العرب وإسرائيل قبل العام ١٩٦٧، فلماذا كانت حرب العام ١٩٦٧ أساساً؟ فإذا كان المطلوب هو عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل العام ١٩٦٧، فلماذا لم يعقد العرب سلاماً مع إسرائيل قبل العام ١٩٦٧ عندما كانت إسرائيل تقف وراء تلك الحدود؟ يبدو وكأنما هزيمة ١٩٦٧ كانت خطيئة سلاطين القرار، وهم الآن يكتفون بالتكفير عنها بالعودة إلى واقع ما قبلها، ولو في مقابل السلام غير العادل.

هلّلت وسائل الإعلام الغربية للاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي عند توقيعها بالقول إنه أنهى صراعاً بين العرب واليهود عمره مئة سنة. فقد كان يؤرخ للصراع العربي - الصهيوني ابتداء من عقد التسعينات من القرن التاسع عشر، أي منذ بروز الحركة الصهيونية إلى حيّز الوجود بقيادة هرتزل. وقد مرّ هذا الصراع في مفترق أساسي، عند قيام الكيان الصهيوني بولادة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ عبر اغتصاب أرض فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني وسلب حقوقه. فإذا كان للصراع العربي الصهيوني ذلك التاريخ الطويل الحافل بالظلم والنكبات والكوارث، فكيف ينتهي هذا الصراع بمجرد العودة إلى حدود العام ١٩٦٧؟

الجواب ببساطة: هكذا قضى قرار كل سلطان عن شعبه. أما قرار الشعب فيبقى برسم التاريخ.

الديمقراطية قدر لا بد أن يدرك الشعوب العربية في يوم من الأيام. وستقول هذه الشعوب عند ذاك كلمتها في ما يجري على جبهة السلام هذه الأيام.

شرعية السلام ومشروعته

في غياب الممارسة الديمقراطية الصحيحة في الجانب العربي، يمكن القول إن قرارات التسوية، التي اتخذتها بعض البلدان العربية، كانت قرارات فوقية، وهي بالتالي تفتقد الشرعية الحقيقية. فالشرعية تُستمد من إرادة الشعوب، وما دامت آليات استفتاء الشعوب، وأهمها الانتخابات النيابية وعمليات الاستفتاء العام، غير موجودة أو غير فاعلة في شتى الدول العربية، فإن الأجيال العربية المقبلة قد تطعن بشرعية قرارات التسوية التي اتخذها قادة العرب عن شعوبهم، من غير الوقوف على رأي هذه الشعوب.

سبق لي في مناسبات سابقة أن قلت إن قرارات التسوية، التي تبنتها القيادات العربية في ظل الظروف الراهنة، تبقى عرضة لطعن الأجيال العربية المقبلة ليس فقط في شرعيتها، وإنما أيضاً في مشروعيتها. فهذه القرارات اتخذت وتُتخذ ليس فقط في غياب الممارسة الديمقراطية الفاعلة، وإنما أيضاً في ظل خلل فادح في ميزان القوى العسكرية والاستراتيجية بين العرب وإسرائيل. ففي ظل تفوق إسرائيلي حاسم على الصعيد العسكري، معزز بانحياز أميركي صارخ لمصلحة إسرائيل، يبدو العرب مجبرين على السير في طريق السلام غير العادل. أي أن المعطيات العسكرية والدولية تضع العرب أمام خيارين لا ثالث لهما: إما السلام بالشروط المفروضة أو المزيد من الهزائم والمآسي والانهيارات. فمثل العرب في ما هم عليه من حال كمثل من يُكره على توقيع عقد تحت فوهة البندقية. فالعقد الذي يوقع تحت الإكراه يعتبر في المنطق القانوني غير مشروع، وبالتالي يمكن الطعن في صحته.

لا جدال في أن قرارات السلام، التي يفاجئ قادة العرب شعوبهم بها، هي قرارات فوقية. ولكن هكذا هي أيضاً قرارات الحرب. ففي ظل غياب الممارسة الديمقراطية الصحيحة أو الفاعلة في شتى الدول العربية، يمكن القول أن قرار

تلك الدول الاستمرار في حالة الحرب مع إسرائيل، كما قرارها تفجير حروب ضد إسرائيل بين الحين والآخر، هو قرار فوقي يفتقد الشرعية الحقيقية.

وهذا بخلاف الحال في إسرائيل، حيث الممارسة الديمقراطية ناشطة وفاعلة، بدليل التناوب على الحكم بين مختلف الأحزاب. فموقف الشعب الإسرائيلي من احتمالات الحرب والسلام مطروح على المناقشة العامة في كل الأوقات. أما الخيارات الشعبية حيال هذه الاحتمالات، فتتبلور من خلال انتخابات نيابية تجري كل أربع سنوات، وكلما تقرر الاحتكام للشعب مجدداً عن طريق حل مجلس النواب. وكانت خيارات الحرب والسلام دوماً في مقدم المواضيع التي تتناولها الحملات الانتخابية التي تبناها الأحزاب المتنافسة على السلطة. والكل يذكر موقف إسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، عندما لاحت بوادر تقدم جدي على المسار السوري، إذ قال إنه في حال الاضطرار إلى إجراء انسحابات مهمة من الجولان فسوف يعود للشعب عن طريق إجراء استفتاء عام.

خلاصة القول إنه في حين تعتبر قرارات الحرب والسلام شرعية في الجانب الإسرائيلي، بمعنى أنها تعكس إرادة الشعب ديمقراطياً، فإن قرارات التسوية تعتبر غير شرعية وغير مشروعة في الجانب العربي. وقد يقال هنا إن ما يصح على قرارات السلام في الجانب العربي يصح أيضاً على قرارات الحرب. فكما أن الشعوب العربية، في غياب الديمقراطية، لا تُستفتى في قرارات السلام فإنها لا تُستفتى أيضاً في قرارات الحرب. فغياب الديمقراطية يجب أن يكون له مدلول واحد في كلتا الحالتين.

هذا صحيح، وإنما من غير إغفال بعض الفوارق الأساسية بين الحالتين وهي:

أولاً: إن قرار الحرب لم يكن خياراً يوم اتخذته العرب، وإنما فرض عليهم فرضاً بواقع قيام دولة عبرية على أرض عربية. فكان قرار الحرب بهذا المعنى دفاعياً وبالتالي بمثابة الرد الطبيعي على عدوان صارخ تعرضت له الأمة العربية.

فأية دولة من دول العالم تتعرض للعدوان الخارجي لا تتوانى عن الرد على العدوان بإجراءات دفاعية. من هنا فإن مسألة شرعية القرار الدفاعي الذي اتخذته العرب في ردهم على العدوان لم تكن موضع جدل أو نقاش.

ثانياً، إن قرار الحرب قائم منذ قيام الدولة العبرية على الأرض العبرية، وكان من معطيات الواقع القائم. أما أي تغيير في هذا الواقع فكان يستوجب قراراً جديداً من المفترض أن يكون للشعوب العربية رأي فيهِ، كي يكتسب الشرعية المعهودة. إن قرار التسوية من شأنه نقل الشعوب العربية من حال إلى نقيضها. ومن الطبيعي أن يؤخذ رأي الشعوب في مثل هذا التحول الجذري في الموقف.

ثالثاً، إن حالة الحرب حالة مؤقتة تزول بزوال ظروفها مهما طال الزمن عليها. أما السلام فمن المفترض أن يشكل حالة دائمة لا عودة عنها. فالانتقال من حالة مؤقتة إلى حالة دائمة هو قرار كبير يفترض أن يكون مبنياً على حسابات مستقبلية استراتيجية واضحة، وبالتالي ضرورة أن يكون للشعب رأيه في مثل هذا القرار.

رابعاً، إن حالة الحرب كانت موقفاً تلتزمه الدول العربية جمعاء. أما قرارات السلام فهي تتخذ على صعيد كل دولة عربية بمفردها، وبالتالي فإن الفرق بين قرار الاستمرار في حالة الحرب وقرار السلام هو كالفرق بين التزام خط الإجماع العربي والخروج عنه. واستطراداً يمكن القول إن قرارات السلام المنفردة من شأنها أن تنتج سلام القوي والضعيف، أي سلام الغالب والمغلوب، علماً بأن الطرف العربي فيه هو الضعيف والمغلوب. فلو دخلت الدول العربية مجتمعة في سلام مع إسرائيل لكانت في وضع تفاوضي أفضل ولما كان مثل هذا المحذور.

خلاصة القول إن هناك فارقاً نوعياً، في الحديث عن شرعية القرار، بين موقف الاستمرار في حالة الحرب، إلى أن تينع ظروف السلام العادل، وبين قرار السلام الذي تتخذه كل دولة عربية بمفردها. لذا القول إن قرارات التسوية، التي تتخذ هذه الأيام، ستبقى عرضة للطعن في شرعيتها من قبل الأجيال المقبلة.

الشرعية والديمقراطية

نقول هذا من غير أن نغفل أن أزمة العروبة ستبقى في جوهرها أزمة شرعية إلى أن تسود الديمقراطية في الوطن العربي أجمع. وإذا كانت تحديات العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية داعياً لوحدة الصف العربي، وحافزاً لدعوات التضامن والوحدة بين العرب في الماضي، فإن مسلسل السلام المنفرد بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة سيكون من شأنه تعميق أسباب الشذمة العربية، وقد يؤدي ذلك، حتى إشعار آخر، إلى إنهاء قومية العلاقة بين الدول العربية عملياً، وإسقاط مشاريع التقارب القومي بين العرب، وفي هذا ما فيه من تهديد مباشر لكيان الأمة العربية.

ومما يعزز هذه المخاوف وجود مشاريع إقليمية للتعاون والتكامل، تضم إسرائيل إلى جانب بعض الدول العربية. ومن هذه المشاريع مشروع مثلث إسرائيل والأردن وفلسطين، ومشروع أوسع يشمل هذا المثلث إلى جانب سوريا ولبنان ومصر تحت عنوان الشرق أوسطية.

قد يقال إن الحديث عن لا شرعية قرارات التسوية في الجانب العربي يجب أن يُستثنى لبنان منه، وذلك باعتبار أن لبنان يعتنق الديمقراطية نظاماً، وبالتالي فإن قرارات السلطة يجب أن تعكس إرادة الشعب فيه. هذا القول يحدونا إلى إبداء الملاحظات الآتية:

أولاً، إنني من القائلين إن لبنان ينعم بالكثير من الحرية وإنما بالقليل من الديمقراطية. فمع أنه يأخذ بالنظام البرلماني الحر ويخوض في تجربة انتخابات نيابية دورياً، إلا أن ذلك غير كافٍ لتأمين شروط الممارسة الديمقراطية الصحيحة، وذلك من جهة بدليل أن الديمقراطية تتلازم مع مبدأ المحاسبة أو المساءلة السياسية الفعالة، والممارسة السياسية اللبنانية ما زالت تفتقر إلى مثل هذه المساءلة. ومن جهة ثانية بدليل أن الديمقراطية تقتزن باحترام حقوق الإنسان في وطنه، وبخاصة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء الشعب الواحد. أما في لبنان، فإن الطائفية كانت ولا تزال تشكل قيداً خانقاً على

الممارسة الديمقراطية الصحيحة. ثم بدليل أن الديمقراطية تشكل عادة صمّام أمان يدرأ عن المجتمع مغبّة الأزمات والمحن الوطنية. أما لبنان، فتاريخه الحديث مشحون بالأزمات الوطنية، وكان آخرها وأعتها تلك المحنة الوطنية التي دامت ستة عشر عاماً. لذلك القول إن لبنان ينعم بالكثير من الحرية وإنما بالقليل من الديمقراطية.

ثانياً، ربما لأن لبنان هو الأقرب إلى الممارسة الديمقراطية في العالم العربي، اختير لأن يكون مسرحاً لأحداث جسام أمنت التغطية الدخانية لاتفاق السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩، وعبّدت الطريق أمام القضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة، توطئة لترويض الموقف العربي عموماً والموقف الفلسطيني خصوصاً، وصولاً في نهاية المطاف إلى الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي المنفرد، ثم إلى الاتفاق الأردني - الإسرائيلي المنفرد.

ثالثاً، لئن كان لبنان هو الأقرب إلى الممارسة الديمقراطية في العالم العربي، فإن قرار السلام فيه مستأخر بطبيعة الحال إلى ما بعد آخر مسار للسلام وهو المسار السوري. من هنا كانت الجولات المكوكية المتكرّرة، التي قام بها وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر على دول المنطقة ولم يتوقف خلالها في بيروت. ومن هنا التصريحات المتكرّرة، التي أكد فيها رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الوزراء رفيق الحريري التلازم بين المسار اللبناني والمسار السوري.

لهذه الأسباب جميعاً نقول إن قرار السلام ليس ديمقراطياً حتى في لبنان. فهو في منزلة واحدة من الشرعية في لبنان كما في سائر الدول العربية.

نخلص إلى القول إن العروبة في أزمة، وأزمتها هي أساساً أزمة شرعية تتمحور حول غياب الممارسة الديمقراطية الصحيحة. نقول هذا في نظرة إلى الماضي كما في تطلع إلى المستقبل.

قلت يوماً: إن طريق العروبة تمرّ في الديمقراطية.

إن الأخذ بالقومية العربية يستتبع حكماً النظر في محتواها السياسي

والاقتصادي والاجتماعي. فلا معنى للقومية إذا لم تتجاوز حدود الصوفية أو العبادة إلى رحاب التوجه الهادف والممارسة الخلاقة. فهي لا بد إذن أن تكون ذات محتوى سياسي يهدف إلى الوحدة أو التكامل، وذات محتوى اقتصادي واجتماعي يهدف إلى تحقيق رفاه الإنسان وتفجير طاقاته الإبداعية.

إذا كانت طريق العروبة بدأت بمعركة التحرير في كل بلد عربي من الاستعمار الأجنبي. فإن إكمال الطريق لا بد أن يمرّ في الديمقراطية. هذا مع العلم أن السلام مع إسرائيل سوف يشكل عملياً خاتمة لحركة التحرير في العالم العربي. فلسطين هي آخر حركات التحرير العربية.

خلال الحقبة التي شهدت صراع الشعوب العربية المرير من أجل التحرر من ربة الاستعمار، كان الشعور السائد أن طريق الوحدة بين العرب تمرّ في الحرية، وما أن أحرز كل قطر عربي حريته حتى تبدل وجه المعركة. فما أن أنجز كل شعب استقلال دولته وعكف على بناء دولة الاستقلال، حتى أخذت عوامل التشرذم تدبّ بين الدول مع سلوك مختلف الأقطار العربية مسالك متباينة في تطوير أنظمتها سياسياً واقتصادياً.

لا نريد أن نسلّم بأن العروبة تتألق مع حركات التحرير وتمزق مع حركات التطوير، ففي ذلك حكم بالإعدام على العروبة مع نهاية حركات التحرير. فحتى تتمكن العروبة من مواكبة حركة التطور والتقدم في العالم العربي، لا بد من اتفاق بين العرب على محتوى العروبة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. أما تعريف هذا المحتوى، فلا بد أن يكون نابعاً من اقتناعات جماهير الأمة العربية. ولا تتكون مثل هذه الاقتناعات المشتركة إلا من خلال الممارسة الديمقراطية الواسعة في شتى أرجاء الوطن العربي.

لذا القول إن طريق العروبة تمر في الديمقراطية. والديمقراطية هي رهان العرب مستقبلاً.

دراسة منشورة في كتاب

دراسات لبنانية مهداة إلى جوزيف مغيزل